

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

دراسة المسألة السابعة من التحرير

لقد توصلنا إلى المسألة السابعة من كتاب تحرير الوسيلة حيث يقول:

«(مسألة ٧):

– يُسْتَحَبُّ قِضَاءُ النَّوَافِلِ الرَّوَاطِبِ (المُعَيَّنَةِ) وَيُكْرَهُ أَكِيداً تَرْكُهُ إِذَا شَغَلَهُ عَنْهَا جَمْعُ الدُّنْيَا. (فَحَيْثُ إِنْ نَافِلَةُ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَكَذَا صَلَاةُ اللَّيْلِ تُعَدُّ رَاتِبَةً فَيُسْتَحَبُّ قِضَاؤها مُؤَكِّداً بِحَيْثُ يُكْرَهُ إِهْمَالُ الرَّوَاطِبِ، وَهَذِهِ الْكَرَاهَةُ تَنْصَبُّ عَلَى مَنْ اشْتَغَلَ بِالدُّنْيَا)»

– وَمَنْ عَجَزَ عَنْ قِضَائِهَا (النَّوَافِلِ الرَّاتِبَةِ) اسْتَحَبَّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِقَدْرِ طَوْلِهِ (وَقَدْرَتِهِ فَلَا يَكْرَهُ لِلْعَاجِزِ أَنْ يَتْرَكَ قِضَاءَ النَّوَافِلِ بِخِلَافِ الْمَشْتَغَلِ بِالدُّنْيَا فَالْقِضَاءُ مُسْتَحَبٌّ لِلْعَاجِزِ فَحَسَبَ بِلَاكْرَاهَةٍ)

– وَأَدْنَى ذَلِكَ (الْقِضَاءُ) التَّصَدُّقُ عَنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِمُدٍّ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ فَعَنْ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِمُدٍّ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ فَمُدٌّ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ وَمُدٌّ لَصَلَاةِ النَّهَارِ. [1]

• وَأَمَّا أَدْلَةُ اسْتِحْبَابِ قِضَاءِ النَّوَافِلِ الْمُحَدَّدَةِ:

Ø فَبِرَكَّةِ الإِجْمَاعِ الْمُسْتَفِيزِ حَيْثُ قَدْ نَقَلَهُ جَمَهَرَةٌ مِنَ الْعِظَامِ كَالشَّيْخِ الطُّوسِيِّ ضَمِنَ الْخِلَافَ وَالْمَحَقِّقُ ضَمِنَ الْمَعْتَبَرَ وَالْعَلَامَةَ ضَمِنَ التَّذَكُّرَ وَالْمُنْتَهَى وَالشَّهِيدَ ضَمِنَ الذِّكْرَ وَصَاحِبِ كَشْفِ الْإِلْتِبَاسِ وَصَاحِبِ رَوْضِ الْجَنَانِ.

Ø بَلْ قَدْ أَكَّدَتِ الرِّوَايَاتُ قِضَاءَ الرَّوَاطِبِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْوَسَائِلِ قَدْ عَنَوْنَ بَابَهُ قَائِلًا:

«١٨ – بَابُ تَأَكُّدِ اسْتِحْبَابِ قِضَاءِ النَّوَافِلِ إِذَا فَاتَتْ فَإِنْ عَجَزَ اسْتَحَبَّ لَهُ الصَّدَقَةُ عَنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِمُدٍّ فَإِنْ عَجَزَ فَعَنْ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِمُدٍّ فَإِنْ عَجَزَ فَعَنْ نَوَافِلِ النَّهَارِ بِمُدٍّ وَ عَنْ نَوَافِلِ اللَّيْلِ بِمُدٍّ وَ اسْتِحْبَابِ اخْتِيَارِ الْقِضَاءِ عَلَى الصَّدَقَةِ

[2]. مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارَ عَنْ الْحَسَنِ يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِنَّ الْعَبْدَ يَقُومُ فَيَقْضِي النَّافِلَةَ فَيُعْجِبُ الرَّبُّ مَلَائِكَتَهُ مِنْهُ فَيَقُولُ مَلَائِكَتِي عَبْدِي يَقْضِي مَا لَمْ أَفْتَرِضْهُ عَلَيْهِ. [3]

فهذا الإعجابُ يُشْكَفُ عَنْ مَدَى أَهْمِيَّةِ اسْتِحْبَابِ تَدَارُكِ النَّوَافِلِ، وَالسَّنَدُ صَحِيحٌ.

[4] مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَخْبِرْنِي عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةِ النَّوَافِلِ مَا لَا يَدْرِي مَا هُوَ مِنْ كَثَرَتِهَا كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ فَلْيُصَلِّ (بمقدار) حَتَّى لَا يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى مِنْ كَثَرَتِهَا فَيَكُونُ قَدْ قَضَى بِقَدْرِ عِلْمِهِ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ قُلْتُ: لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَضَاءِ فَقَالَ إِنْ كَانَ شُغْلُهُ (اشتغاله) فِي طَلَبِ مَعِيشَةٍ لَأَبْدَّ مِنْهَا أَوْ حَاجَةٍ لِأَخٍ مُؤْمِنٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (و لا يلزمه القضاء) وَ إِنْ كَانَ شُغْلُهُ لَجَمْعِ الدُّنْيَا وَ التَّشَاغُلِ بِهَا عَنْ الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ إِلَّا (فلو لم يقضها) لَقِيَ اللَّهَ وَ هُوَ مُسْتَخَفٌ مُتَهَاوِنٌ مُضَيِّعٌ لِحُرْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، قُلْتُ فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقَضَاءِ فَهَلْ يُجْزِي أَنْ يَتَصَدَّقَ فَسَكَتَ مَلِيًّا (بلحظات) ثُمَّ قَالَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ قُلْتُ فَمَا يَتَصَدَّقُ قَالَ بِقَدْرِ طَوْلِهِ (قدرته) وَ أَذْنَى ذَلِكَ مُدٌّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَكَانَ كُلِّ صَلَاةٍ قُلْتُ وَ كَمْ الصَّلَاةُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا مُدٌّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ قَالَ لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مُدٌّ وَ لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ مُدٌّ فَقُلْتُ لَا يَقْدِرُ فَقَالَ مُدٌّ إِذَا لِكُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ (وقد ورد: مُدٌّ لِكُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ) قُلْتُ لَا يَقْدِرُ قَالَ فَمُدٌّ إِذَا لِمِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَ مُدٌّ لِمِصَلَاةِ النَّهَارِ وَ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ (من التصدق) وَ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ وَ الصَّلَاةُ أَفْضَلُ. [5]»

بينما الشيخ الطوسي قد صاغ تعبيره بأسلوب آخر - يُضاد تعبير الرواية - قائلاً:

«فإن فاته شيء كثير منها صلى إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها فإن لم يَمَكُنْ من ذلك جاز له أن يتصدق عن كل ركعتين بمدين من طعام فإن لم يتمكن فعن كل يوم بمد منه. فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه، و من فاته شيء من النوافل ثم جن فليس عليه قضاؤه فإن قضاها أو تصدق عنها كان أفضل. [6]»

فرغم أن الشيخ قد استنبط الحكم بواسطة هذه الرواية ولكنه قد أضاف "غلبة الظن" أيضاً والتي هي حجة في باب الموضوعات و لكن الرواية لم تتطرق إلى عنصر الظن بل أكدت بتكثير الصلوات حتى يعلم بتحقيق التدارك - فلْيُصَلِّ (بمقدار) حَتَّى لَا يَدْرِيَ كَمْ صَلَّى مِنْ كَثَرَتِهَا فَيَكُونُ قَدْ قَضَى بِقَدْرِ عِلْمِهِ -

• و أما تعبير الرواية - وإلا (فلو لم يقضها) لَقِيَ اللَّهَ وَ هُوَ مُسْتَخَفٌ مُتَهَاوِنٌ مُضَيِّعٌ لِحُرْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بالاستخفاف فيَنطبق على المستحبات والمكروهات و المباحات بأسرها أيضاً، مما يعني أن الإمام قد عاتب الذين يَسْتَخْفُونَ بأحكام الله بالتشكيك أو بالحمل على الاستحسانات الشخصية أو بالاجتهاد بالرأي و... و في هذا الخط نرى أن الصوفية قد صممت على عملية الاستخفاف و السخرية بالأحكام الإلهية حيث قد صرحت بأنه لا يتوجب علينا أن نتبع شريعة محددة إذ الأنبياء قبل الرسالة لم يصلوا و لم يصوموا و... و رغم ذلك قد بعثهم كأنبيا و منحهم الرسالة فنستنتج بأن الشريعة تعد طريقاً للوصول إلى الله تعالى ليس أكثر فرب أمر ينال المرتبة السامية لدى الله من دون الالتزام بالتشريع، إلى آخر هذه الترهات... و هذه الفكرة هي التي قد سببت بلعنهم من قبل الأئمة عليهم السلام حيث يفسرون الآيات الشريفة بالرأي الشخصي، و لهذا نجد أتباع هذا التفكير المتطفل يقرأون الآيات الكريمة بأخطاء فادحة و تصدر منهم غلطات شائعة.

• و أما تعبير الرواية بأن الإمام قد سكت ملياً و حمد لحظات فيعد دليلاً أن الأئمة عليهم السلام قد حازوا مرتبة التشريع أيضاً.

• و أما كيفية استنباط الاستحباب المؤكد فقد عرفناها ببركة التعبير الرائد - وإلا (فلو لم يقضها) لَقِيَ اللَّهَ وَ هُوَ مُسْتَخَفٌ مُتَهَاوِنٌ مُضَيِّعٌ لِحُرْمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بحيث نعي أن الفعل الذي قد استحَبَّ فعله و كره تركه سيستتبع الاهتمام المؤكد من قبل الشارع المقدس، فهذه ضابطة وسيعية بأن كل فعل استحَبَّ امتثاله و كره تركه فهو عمل مُمَيِّز و ذو مصلحة مؤكدة حتماً إذ قلما نجد عملاً قد نال حكماً من جانبين - الاستحباب و الكراهة - فهذه نقطة اجتهادية متميزة.

• و أما مجموع أمداد صلاة النوافل فهي 17 مدّاً إذ عدد نوافل الصلوات هو 34 فلو عوّضنا كل ركعتين بمدٍ لانتصف العدد -34- و أصبح الحاصل 17 مدّاً - باستثناء نافلة يوم الجمعة - و أما صلاة الوتيرة فتعد صلاة مستقلة عن العشاء، وفقاً للروايات حيث قد من الشارع على المكلف - الذي صلاها ثم مات في يومه - أن يسجل له أجر صلاة الليل تماماً، و هذا بالرغم من أن المشهور

يَعْدُونَهَا نَافِلَةً الْعِشَاءَ أَيْضاً، فَبِالتَّالِيِ إِنَّ تَسْدِيدَ الْمَدِّ إِلَى الْمَسْكِينِ سَيُعَوِّضُ مَقْدَرًا يَسِيرًا مِنْ مَصْلَحَةِ النُّوَافِلِ الْفَائِتَةِ لَا عَنْ تَمَامِهَا، إِذِ الْبَدْلُ لَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْمَصْلَحَةِ التَّامَّةِ لِلْعَمَلِ.

-
- [1] خميني، روح الله، تحرير الوسيلة. ج1، ص235. تهران - ايران: مؤسسة تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني (قدس سره).
- [2] التهذيب ٢-١٦٤-٦٤٦، و أورده في الحديث ٥ من الباب ١٧ من هذه الأبواب.
- [3] حر عاملی محمد بن حسن. 1416. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [4] الفقيه ١-٥٦٨-١٥٧٣.
- [5] حر عاملی محمد بن حسن. 1416. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [6] طوسی محمد بن حسن. 1387. المبسوط في فقه الإمامية. Vol. 1. تهران - ايران: مكتبة المرتضوية.